

يبقى يؤخذ من ستة ، لأن أقل عدد له نصف وثلاث ستة ، وكذلك ما كان فيه نصف وسدس فهو من ستة أيضاً وما كان فيه نصف وثمانية فهو ثمانية .
فهكذا تأخذ كل أصل فيه شيء مسمى والباقي لواحد .

(١٣٩٧) فإن كان الباقي لاثنتين أو لجماعة سهامهم فيه بالسواء وانقسم الباقي عليهم قسمته ، وإن لم ينقسم نظرت إلى ما يبقى بعد إخراج فرائض ذوى السهام ، فإن وافق سهام من يبقى بشيء من الأجزاء فأضرب مخرج ذلك الجزء الذى يوافق فى أصل تلك المسألة ، فإن الذى يخرج من ذلك تصح قسمته عليهم على أقرب شيء . فإن كان الذى يوافق أنصافاً فأضرب اثنين فى تلك المسألة ^(١) ، فإن وافقه أثلاثاً فأضرب ثلاثة وإن وافقه أربعاً فأضرب أربعة فى أصل الفريضة ، ثم أقسم ذلك بينهم فإنه يصح .

(١٣٩٨) وذلك أن يقال لك : امرأة تركت زوجها وستة بنين ، فقد علمت أن هذه فيها ربع وما يبقى فإذا أخرجتها من أربعة أعطيت الزوج الربع فبقيت ثلاثة على ستة لا تصح بينهم إلا بكسر فتنظر إلى الثلاثة فتجدها توافق الستة أنصافاً فتأخذ اثنين وهو مخرج النصف فتضربه فى أصل المسألة وهو أربعة فيكون ثمانية يصح لك الحساب للزوج الربع سهمان فيبقى ستة أسهم لكل ابن سهم ، فقس على هذا ما ذكرناه وما يرد عليك مما يوافق معناه .

(١٣٩٩) فإذا لم يوافق عدد ما يبقى عدد سهام ذوى السهام ^(٢) بشيء من الأجزاء فأضرب عدد رؤوس سهامهم فى أصل المسألة فإنها تصح إن شاء الله تعالى . وذلك أن يقال لك : امرأة تركت زوجها وخمسة بنين ، فهذه

(١) د ، ع - فى أصل الفريضة .

(٢) ي - وإذا لم يوافق عدد سهامه ذوى السهام إلخ .